الأزمة الشاملة تعصف بنظام نميري

حملات القمع والاضطهاد لا تنقذ النظام من مصيره المحتوم

يمر النظام الرجعي في السودان بأزمة طاحنة وشاملة منذ يوليو عام ١٩٧١ ، هذه الازمة التي تضرب جذورها عميقا في صلب المجتمع السوداني ، هي في حقيقة الامر جزء من الازمة الشاملة التي تعصف بجميع الانظمة الرجعية على امتداد الوطن العربي (تونس ، المغرب) مثلا .

ان الشروط الموضوعيه والضرورية التي ساعدت على تبلور وانضاج هذه الازمة، كامنة اصلا في الطبيعة الطبقية والسياسية الراهنة لنظام الحكم الرجعي القائم والتي يمكن وصفها بايجاز ، على انها شروط التراجع التام عن الخط الوطني على مختلف الاصعدة والمستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية منها والداخلية .

معلى الصعيد الخارجي ، سعى النظام السوداني الراهن الى الارتماء كليا في احضان الامبريالية العالمية ، وبالاخص الامبريالية الامريكية رأس المعسكر الاستعماري الغربي ، بسعي متواصل لتامين شروط مصالحها وسيطرتها الاستغلالية الاقتصادية ، ولتقيم البرهان على تلك الدرجة من الجدارة في ضمان وديمومة هذه المصالح في المنطقة الحبوبه هذه ، والذي جاء متوافقا تمام التوافق على اساس استراتيجية الاستعمار الجديد .

كذلك اخذ النظام الراهن يحث في شبكة العلاقات المحيطة به عن سويات وحلول مع قوى الثورة المضادة العربية . فقد تهاون مع الرجعية العربية وعلى رأسها الرجعية السعودية والنظام الرجعي في مصر ، بغية مد يد « المساعدة » لنظامه ، ولمصادرة تطور الحركة الجماهيرية الشعبية التي اتخذت أشكالا جذرية حاسمة في نضالها ، ولتكيل بانتفاضاتها المستمرة الضربات القاصمة الى ظهر هذا النظام .

ان سياسة المهاونة هذه التي ينكا على اكتافها النظام القائم تجسدت عمليا في تهليله المعلن ومباركته العملية في عملية التسوية في المنطقة التي تضطلع السلطة الطبقية في مصر بمهام انجازها .

وهكذا نجد ان هنالك حلفا رجعيا استعماريا خطيرا من ورائه الامبريالية الامريكية وفي صدارته مصر والسعودية والسودان . هذا الحلف الاستعماري الذي يعمل مع الانظمة الرجعية العربية على ضمان استمرار وديمومة السيطرة الامبريالية في المنطقة ، يعمل ايضا على ابعاد خطر انتصار أية حركة ثورية قد

نظام نميري يعتقل رئيس نقابة عمال النسيج العالمية

أقدم النظام الرجعي الديكتاتوري في السودان مؤخرا ، ضمن حملة الاعتقالات المكثفة للقوى الديمقراطية المعارضة لنظام حكمه ، التي دشنها بعد احداث انتفاضة (اغسطس) الماضي ، اقدم على اعتقال المناضل قاسم امين احد ابرز قادة الحزب الشيوعي السوداني ، واحد ابرز مؤسسي الحركة النقابية السودانية منذ بداية الاربعينات ، والذي يشغل مركز رئيس نقابات عمال النسيج العالمي .

وقد اصيب هذا المناضل بشلل نصفي من معتقل (كوبر) احد اكبر معتقلات النظام الرجعي ، نقل على اثره الى المستشفى حيث يستكمل اجراء التحقيق معه !!

وتاتي عملية الاعتقال هذه تتويجا لسياسة القمع التي يتبعها النظام الرجعي ، والذي ارعبه النهوض الجماهيري الشعبي الاخير متجسدا في انتفاضة اغسطس الشعبية ، فلم يجد امامه الا مزيدا من القمع والاعتقال في صفوف القوى الديمقراطية المعارضة .

ان القوى والمنظمات الديمقراطية العربية والعالمية مطالبة برفع صوتها عاليا والقيام بحملة تاييد واسعة النطاق للقوى الديمقراطية وطلائعها التقدمية في السودان .

ديمقراطية شعبية ، تمثل خطرا جديا على المصالح الاستعمارية في أي بلد مجاور وبالتالي تمثل « جرثومة ثورية » لا بد له ان يهدد البلدان المجاوره لها بانتقال العدوى اليها .

ان دوران النظام الرجعي القائم في السودان في فلك الامبريالية الامريكية والـذي يجسد بالاشتراك الفعال مع الرجعية السعودية ومصر رأس الحربة التي تدافع عن « أمن البحر الاحمر » ، وهي كما يفهمها هذا الحلف الرجعي العربي المقدس : الحفاظ على السيطرة والمصالح الاستعمارية الامبركية ، وهي تعني عمليا أيضا تصفية ومحاصرة أية حركة ثورية قد تشكل تهديدا مباشرا على طبيعة هذه السيطرة والمصالح الامبريالية في المنطقة ككل .

هذا على الصعيد الخارجي ، أما على الصعيد الداخلي ، فان الازمة الاقتصادية التي انشبت أظفارها في الاقتصاد السوداني ، هي بالفعل ، تجسيد حي لازمة النظام الرجعي القائم . فتدني مستوى الاجور بالنسبة للعمال سحبه الغاء النظام للنصف الثاني من مشروع تقويم الاجور ، الذي كان يقضي وضع حد أدنى من الاسس الجديدة لتحسين أوضاع العاملين في أجهزة الدولة المختلفة ، وكذلك اعاده هياكل الاجور والمرتبات لتكفل لهم الحد الادنى الضروري من الشروط الصحية والمعيشية ..

ان الغاء مشروع تقويم الاجور يعني عمليا تجميد الاجور على معدلات لا يكون نصيب جماهير العمال وعموم الكادحين منها الا مزيدا من البؤس — لا بؤس نوعية الحياة وحسب — بل البؤس فيما يخص الحصول على المواد الغذائية الضرورية للحياة . فالاسعار بما فيها أسعار المواد الغذائية الضرورية ، ارتفعت بشكل جنوني ، واكثر المواد الغذائية الاساسية للحياة اليومية اختفت من الاسواق لتصبح متداولة في « السوق السوداء » .

أما المزانية فهي في عجز لم يسبق له مثيل ، خصوصا بعد أن أحجمت المؤسسات المالية الاستعمارية — كالبنك الدولي — عن تقديم صدقاتها ، لان هذه التوظيفات والصدقات الامبريالية باتت أقل شجاعة للتدفق على نظام بات هو الاخر غير مضمون . ومن المعروف ان زيارة « نميري » الاخيرة ، ابان الانتفاضة الجماهيرية الى السعودية ، كان الهدف الاساسي منها الحصول على الصدقات وطلب المنجده.

لقد بلغت حده العجز درجة وصلت في عام ١٩٧٧ — ١٩٧٨ الى ٤٣٠٧ مليون دولار ، ويتوقع ان يصل هذا العجز في نهاية هذا العام الى ٦٨٩٣ مليون دولار ، يرافقها ايضا التضخم الذي ارتفع معدله من ١٨ ٪ الى ٣٥ ٪ في الفترة ذاتها .

ومن هنا يمكن القول ان الاقتصاد السوداني يعاني من أزمة حادة في ظل نظام دكتاتوري هزيل ومهتز في الوقت الذي تتصاعد فيه الحركة الجماهيرية الشعبية. ان هذا الوضع المتازم على جميع الاصعده والمستويات انعكس على طبيعة الحركة الجماهيرية الشعبية وطلائعها الثورية التي وعت الازمة ووعت امكانية حلها ايضا .

فقد تصاعد المد الجماهيري الشعبي كتعبير عن السخط والاستياء من الوضع القائم وجاءت الانتفاضة الجماهيرية في اغسطس ١٩٧٩ ، التي توجتها اضرابات نقابة عمال السكك الحديدية لتضرم النار في باقي القطاعات الاخرى . اذ سرعان ما اضربت نقابة مزارعي مشروع الجزيرة والمغامل لتؤكد الهوية الطبقية للنضالات العمالية ، ولتستند من الخلف طابع الانتفاضة العامة وتمدها بعناصر البقاء والديمومة والشمول ، ثم كان انضمام الحركة الطلابية في الجامعات والمؤسسات التعليمية والمهنية الاخرى الى الانتفاضة لتكتسي طابع الشمول والتماسك أكثر فاكثر، ولتطالب بمطالب نوعية يقف النظام الرجعي الحاكم عاجزا عن تلبيتها .

هذا الشكل الجديد الذي توجته الاحداث كان كفيلا بحد ذاته ان يرعب زخمه القادم مفاصل النظام الرجعي مما دفع به الى مواجهتها بذات السياسة القديمة التي تمرس بها هذا النظام ردحا من الزمن ، وذلك بانزال أدوات القمع البوليسي والعسكري لمصادرة تطورها ، وشن حملة اعتقالات واسعة ومكثفة شملت اكثر من (٨٠٠) مناضلا واحالتهم الى المحاكم بتهمة « نشر الفوضى » .

ومن الطبيعي أن تترك الانتفاضة أيضا اثرها داخل اجنحة السلطة الحاكمة التي بدات انطلاقا من مصالحها الذاتية وطبيعتها الطبقية تعيش حالة من الصراع امتازت عن اي وقت اخر . وتتبع مسببات هذا الصراع من التباين في علاقات التبعية والالحاق الكاملة بالامبريالية وقد اضطرت حكومة نميري الى اعفاء نائب الرئيس (أبو القاسم ابراهيم) من جميع مناصبه ، والقيام بتعديل وزاري أول وثاني خلال فترة وجيزة من الزمن ، وشملت التغييرات أيضا « تنظيمه السياسي » أيضا ليقوم بعزل ٩ من اعضاء المكتب السياسي « للاتحاد الاشتراكي السوداني » . واعادة تشكيل الكتل والمجموعات والاجنحة المسانده وفقا لاهداف ومخططات النميري .

لكن قدرة نظام نميري على الافادة من « الصدقات الخارجية » لمصادرة تطور الحركة الجماهيرية الشعبية وطلائعها الثورية ونمو حركة الصراع الطبقي ، أضحت محدودة ولن يكون بمقدورها مستقبلا شل واعاقة تطور هذه الحركة كما حصل في الماضي .

ومهما يكن من شيء ومهما تكن دروس وتجارب وخبر الماضي القريب ، فان المسالة المركزية والملحة هي قضية المستقبل ، الذي سيوقف على عمق الصراع الذي تدور رحاه بين اتجاهين أساسيين : الاتجاه الاول ويتجسد في طبيعة النظام الرجعي المرتبط بالامبريالية والرجعية العربية . والاتجاه الثاني يتجسد باتجاه الشعب بقيادة الفصيل الاكثر جذرية في المجتمع : الطبقة العاملة السودانية وتنظيمها السياسي المتجسد بالحزب الشيوعي السوداني من أجل الاستقلال الجذري واقامة الجمهورية الديمقراطية ، ومن أجل تحقيق المصالح الاستراتيجية للشعب السوداني .

ان تخليص الجماهير الشعبية الكادحة من عذاباتها المتكررة والمزمنة ، ووضع حد للنهب والاستغلال الطبقي المحلي والامبريالي لا يتم الا عن طريق الاطاحة الثورية بحكم النميري الرجعي واقامة الجمهورية الديمقراطية .

ن ٠ ح

ثورة الصحراء الغربية

بداية النهوض

هاجمت الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء في أواسط الاسبوع الماضي قوات الملك الحسن الثاني المتمركزة بين منطقة نعق وعين بنحب وتمكنت من القضاء على (٦٥٣) جنديا وضابط صف وضابطا ، بالاضافة الى اسر (٤١) من العسكريين المغاربة . وغنم الثوار في هذه العملية التي اطلق عليها اسم الشهيد (بومدين) ٥ عربات و ١٦ عربة نقل من طراز ج. م. س وعربات نقل اونيموغ و ٨ عربات لاندروفر . وتاتي هذه العملية الجريئة التي نفذها الثوار في أعقاب النصر العسكري الذي حققته الجبهة قبل أيام حين الحقت خسائر فادحة في حامية (سمارة) التي فقد فيها الجيش المغربي (١٥) جنديا والعديد من الآليات والشاحنات العسكرية ، وفي أعقاب النصر السياسي الذي تمثل بانسحاب موريتانيا من الحرب الصحراوية واعترافها بالجبهة كممثل شرعي وحيد للشعب الصحراوي .

وتشكل الانتصارات المتلاحقة للثوار الدليل الحاسم على التطور النوعي الذي حققته الجبهة في المجالات التنظيمية والقتالية والسياسية . ظهر ذلك جليا من خلال أخذ زمام المبادرة من قوات القمع المغربية ، باختيار الظروف المناسبة لتوجيه الضربات ونقل العمليات المسلحة الى داخل الاراضي المغربية .

وتجدر الاشارة الى ان الجبهة الشعبية لتحرير الصحراء تخوض نضالا حازما في هذه المرحلة التي تتكالب فيها قوى الامبريالية وقوى الثورة المضادة مما يشكل بداية النهوض الكبير للشعب الصحراوي في مواصلة الكفاح المسلح لتحقيق اهدافه المطموحة التي تصبو اليها : الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية . ولن تحدي بعد اليوم حيال الاتفاق التي يحاول نظام العميل السادات رميها الى « صدمه العزيز » و « السياسي الذي لا مثيل له في العالم العربي » الحسن الثاني !